

العمل المصرفي الإسلامي من منظور القائم على الرقابة المصرفية

يسعدني ويشرفني كثيراً أن أشارك في هذا المنتدى الهام والتميز الذي يضم كوكبة بارزة من صانعي السياسات والقائمين على الرقابة المصرفية وذوي الصدارة في عالم الأعمال والخبراء الماليين والأكاديميين وممثلي منظمات دولية. ومثل هذه المنتديات تستهدف بلوغ نظرة متعمقة في القضايا المطروحة على بساط البحث، والخروج بإشراف واضحة لما سوف تؤول إليه إتجاهاتها المستقبلية، علماً أن القضايا التي سيتم بحثها ومناقشتها في هذا المؤتمر قد تترتب عليها آثار بالغة الأهمية على صعيد كل من صيغ الابتكار للأدوات المالية التي تسمح بها أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق التوافق بين شتى الممارسات الحالية للعمل المصرفي الإسلامي، وتطوير أسس الرقابة على هذه الصناعة التي تعدُّ حديثة النشأة نسبياً.

ومما يجدر ذكره، أن ما شهدته العقدين الماضيين من نمو إستثنائي التسارع، في كل من العمل المصرفي الإسلامي والخدمات المالية الإسلامية، قد تمخضت عنه تحديات متزايدة. ومن ثم، فقد بات من الضروري على المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية الإستجابة للطلب والتوقعات المتزايدة حول الإرتقاء بنوعية منتجاتها وخدماتها وزيادة تنوعها. ومن جانب آخر، فإنه يتعين على الجهات الرقابية في هذا الصدد، تطوير سياسات رقابية متقدمة، والحفاظ على مستوى عالٍ من النظم الرقابية وعلى بيئة للأعمال تتسم بالتنافسية.

ومع ذلك، فالعمل المصرفي الإسلامي لم يخرج بعد من طور الطفولة. فعلى الرغم مما حققه هذا العمل من إنجازات حتى تاريخه، فإن الحاجة مازالت قائمة لبذل جهود حثيثة ومتواصلة للأخذ بيد هذه الصناعة حتى تبلغ مرحلة النضوج. وبالتالي، فإننا نواجه في هذا الصدد مهمةً مترامية الأبعاد، علماً أن النجاحات السابقة لهذه الصناعة، والقبول العالمي الذي حظيت به، كلها أمور تزيد من الحاجة الملحة لإستمرار السعي إلى تطويرها والعمل على إدماجها الكامل في النظام المالي العالمي. ويستلزم ذلك ضرورة الإضطلاع بأبحاثٍ ومساعٍ مكثفةٍ لتحقيق التناغم والتوافق والإتساق في كلِّ من المفاهيم والمعايير التشغيلية المتعددة للعمل المصرفي الإسلامي، وما يرتبط به من سياسات وأساليب رقابية. كما أن نهجي "الإبتكار والإندماج"، والذي وفَّق المؤتمر في إتخاذهما منطلقاً أساسياً لإتبعاده، ينبغي أن يشكِّلا الروحية التي تقتدي بها كلُّ مساهماتنا نحو بلوغ هذه الغاية.

وكأحد القائمين على مصرف مركزي، فإن الأفكار والآراء التي سوف أطرحها اليوم ستتركز بصورة رئيسية على الجوانب الإشرافية والرقابية المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي، وذلك دون التطرُّق لما يطرحه هذا العمل من منتجات، أو ما يرتبط به من جوانب الإدارة المصرفية.

فمن الضروري بذل الجهود على نحو يسوده التعاون والتوافق بين جميع الجهات المختصة، عملاً على إرساء إطار أكثر توافقاً للعمل المصرفي الإسلامي وبلوغ مفاهيم موحدة له، وخصه بسياسات رقابية حصيفة ومعايير محاسبية تحظى بالقبول العام. وكما تعلمون جميعاً، فإن الجهات المعنية تواصل بذل الجهود الحثيثة في هذا الصدد، ومن ضمنها مؤتمرنا هذا على سبيل المثال. وفي إطار

الأمثلة على هذه الجهود أيضاً، يأتي الإنشاء المرتقب للمنظمة الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Organization) التي ستتولى مسؤولية تطوير معايير موحدة للرقابة والإفصاح تخص المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بالتنسيق مع الهيئات الدولية لإعداد المعايير، لضمان التوافق مع المعايير المقررة دولياً. وكما تذكرون، فإنه أثناء مؤتمر تنظيم العمل المصرفي الإسلامي المنعقد في البحرين في شهر فبراير من العام الماضي، عقد إجتماع ضمّ فريقاً من صانعي السياسات، وشمل محافظين لبنوك مركزية ومؤسسات نقدية لبعض الدول الإسلامية، وأوصى بإنشاء منظمة الخدمات المالية الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، تمّ إتخاذ عدة خطوات تحضيرية لإنشاء هذه المنظمة. وضمن هذا الإطار، تمّ تشكيل لجنة تحضيرية عقدت عدة إجتماعات لمناقشة الموضوع، ومن المتوقع أن يتم تأسيس المنظمة المذكورة في وقت قريب.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بجهود "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" (The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions - AAOIFI) في تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات، حيث قطعت شوطاً ملموساً في هذا المجال، كما شملت جهودها إصدار بيان حول كيفية حساب معيار كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية، فضلاً عن تحديد بعض المعايير والمتطلبات الشرعية لصيغ الإستثمار والتمويل التي تقتدي بالشريعة الإسلامية. ولا شك في أن هذه الجهود تُعدُّ ضرورية لتحقيق تكاملٍ مطلوب مع الإنجازات المستهدفة من وراء إنشاء منظمة الخدمات المالية الإسلامية في مجال السياسات الرقابية على تلك المؤسسات، وتطوير ما تحتاجه من معايير محاسبية متسمة بالإتساق والفعالية.

ومن الضروري هنا أن نؤكد الحاجة إلى توحيد الرأي حول الإطار العام للعمل المصرفي الإسلامي، فتحديد هذا الإطار يُعدُّ حيويَّ الأهمية في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي والرقابة عليه. وفي رأينا أن هذا الإطار ينبغي ألاَّ يتعدَّى أعمال المهنة المصرفية، التجارية والإستثمارية، وذلك باستخدام الصيغ والأساليب التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، حيث ينبغي ألاَّ يمتد ليشمل أنواعاً أخرى من الأنشطة الإقتصادية، وإن كان من الممكن أن تضطلع البنوك الإسلامية بهذه الأنشطة من خارج إطار ميزانياتها، بإستخدامها أدوات مالية مستحدثة تتسم بتدني مخاطرها.

وتُعدُّ البنوك مؤسسات ذات طبيعة خاصة، حيث تقوم - بحكم الدور المنوط بها في مجال الوساطة المالية - بتسهيل تدفق الأموال بين شرائح المجتمع ذات الفائض وشرائح المجتمع ذات العجز. ولما كان إضطلاع البنوك بهذا الدور على نحوٍ فعّال يعتبر أمرًا حيويَّ الأهمية للنمو الإقتصادي، ولما كانت هذه الأموال تمثل جانباً من الثروة الوطنية، فإنه يكون لزاماً على السلطات الوطنية المختصة أن تقوم بضمان الحفاظ عليها، والتحقق من سلامة دور البنوك في هذا الصدد، عملاً على درء تعرضها لأي مخاطر شديدة محتملة، من خلال العمل على تنظيمها والرقابة عليها.

وسواءً كان البنك تقليدياً أو إسلامياً، فإن ذلك لا يغير من حقيقة كون عمله ينصب جوهرياً في مجال الوساطة المالية من خلال التعامل بأموال الغير. ومن ثمَّ، فإنه لا يعتبر أمرًا سليماً - في إعتقادنا - قيام البنوك الإسلامية بالخوض بشكل مباشر في أي أعمال أو أنشطة إقتصادية دون تمييز، بحجّة أنه مسموح بها وفقاً للشريعة الإسلامية، حيث ينبغي ألاَّ تضطلع هذه البنوك مباشرة بأنشطة

عالية المخاطرة، والتي لا تنتمي إلى العمل المصرفي، مثل الإيجار في البضائع والممتلكات، والخوض في أعمال البناء والتصنيع.

وأضيف في هذا الصدد، أنه باستثناء مخاطر أسعار الفائدة، فإن البنوك الإسلامية تتعرض في مجال العمل المصرفي لأنواع المخاطر ذاتها، التي تتعرض لها البنوك التقليدية. بل ومن المعتقد أن البنوك الإسلامية تتعرض لهذه المخاطر وغيرها على نحوٍ أشد مما تتعرض له البنوك التقليدية، وذلك في ضوء إفتقارها الحالي لأدوات تحوُّط للمخاطر تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذا، فإن الحاجة تزداد إلحاحاً بخصوص وضع نظم صارمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية، كما يتعيَّن علينا في ظل هذا الوضع بذل المزيد من الوقت والجهد بهدف إبتكار وتطوير أدوات متنوعة وفعّالة للتحوُّط للمخاطر، وبما تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وغالبا ما تكون قضايا السيولة أكثر تعقيداً في البنوك الإسلامية منها في البنوك التقليدية. فعادةً لا تتوافق آجال موارد البنوك الإسلامية مع هياكل آجال توظيفات أموالها، حيث يؤدي قصر آجال موارد البنوك الإسلامية مع طول آجال توظيفاتها للأموال إلى زيادة مخاطر السيولة. ولعل ما يجعل إدارة السيولة في البنوك الإسلامية أكثر صعوبة هو محدودية ما يمكنها إستخدامه من الأدوات المالية، فضلاً عن كون الأسواق المالية المتاحة لها تفتقر إلى العمق والسعة. وعندما تتفاقم مشاكل السيولة، فقد يصبح بالإمكان أن تتطور إلى مشاكل في الملاءة، وذلك بسبب زيادة عنصر المخاطرة وقصور الإدارة. وحرى بنا في هذا الصدد أن نتخذ من أزمة الدول الآسيوية - التي عاصرها العالم مؤخراً - دروساً مستفادة، حيث نجمت هذه الأزمة عن قيام البنوك التقليدية في هذه

الدول بالتوسع في التمويل طويل الأجل من خلال إستخدام موارد قصيرة الأجل.

وعلى الرغم من أن علاقة البنوك الإسلامية بعملائها تحكمها قاعدة "الغنم بالغرم"، إلا أنه ينبغي عدم إقتصار إدراك جهات الرقابة المصرفية للمخاطر على تحديد من يتحمل المخاطرة وحسب، بل وعليها أن تتجاوز هذا المفهوم إلى حماية الأصول التي تستثمر فيها أموال المودعين من أي خسائر محتملة.

وتشدد الأنظمة الدولية الحالية، المستخدمة في قياس وإدارة المخاطر المحتملة لأنشطة البنوك، على الأخذ بمفهوم أوسع للمخاطر، سواءً فيما يخص أعمال الرقابة على البنوك من جانب جهات الرقابة المصرفية، أو ما يتعلق بتحديد المرتبة الائتمانية للبنوك من جانب الوكالات الدولية لتصنيف الائتمان. ومن الأمثلة في هذا الصدد، قيام لجنة بازل بإضافة مخاطر السوق إلى معيار كفاية رأس المال الذي كان يقتصر في السابق على المخاطر الائتمانية. كما إزداد حالياً تركيز الوكالات الدولية لتصنيف الائتمان على تقييم المخاطر النظامية.

ومن ثم، فإن التوسع في إطار الأنشطة المسموح للبنوك الإسلامية بممارستها لتشمل مجالات غير مصرفية، مثل الإتجار والتصنيع والزراعة، قد يحد من قدرة العديد من البنوك الإسلامية على الحفاظ بمستوى ملائم لكفاية رأس المال.

وفضلاً عما سبق، فإن زيادة كفاءة أداء المؤسسات المصرفية الإسلامية يتطلب التغلب على تحديين هامين، أولهما يتمثل في الإرتقاء بمستوى الإدارة المؤسسية (أي ما يطلق عليه تعبير Corporate Governance) في جميع المؤسسات

المصرفية، التقليدية منها والإسلامية، وبالذات في المؤسسات المصرفية الإسلامية نظراً لحدائتها النسبية. وأود في هذا الخصوص التنويه بأن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد أصدرت في شهر سبتمبر عام ١٩٩٩ مجموعة من الإرشادات الرامية إلى تحسين الإدارة المؤسسية في البنوك، حيث يمكن الاستفادة من هذه الإرشادات بالتعديل فيها بما يتلاءم وتطبيقها في البنوك الإسلامية. أما ثاني هذه التحدّيات، فيتمثل في تطوير أسواق مالية إسلامية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد قام فعلياً بتطوير مجموعة من الأدوات المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن التحدّي ما زال قائماً بخصوص الإرتقاء بنوعية هذه الأدوات، والتوسع في عددها وتنوعها وزيادة آجالها، بما يؤدي إلى تطوير أسواق مالية إسلامية تتسم بالكفاءة.

وختاماً، أود التوجه بالشكر إلى مؤسسة نقد البحرين لرعايتها هذا المؤتمر، ودعوتي للمشاركة فيه. وعلى الرغم من كون العمل المصرفي الإسلامي يشكّل موضوعاً مترامي الجوانب، فقد حاولت في هذه الكلمة القصيرة أن أطرح بعض النقاط والقضايا الهامة - من وجهة نظر القائم على الرقابة المصرفية - بغية في فتح مجالات للحوار. وإني لعلّي ثقة بأن هذا المؤتمر يمثل مصدراً أساسياً لإستقاء المعلومات، ولإستلهاام الفكر والتعلّم لنا جميعاً.